الحسين إمام الإيثار والتضحية أمّا الانتهازيون فليبحثوا لهم عن إمام آخر

حميد الكفائي

لم أكن أريد الخوض في موضوع الإمام الحسين (ع) ولا أعتقد أنني كتبت فيه يوما منذ بدأت الكتابة قبل ثلاثين عاما، ليس لعدم الاهتمام أو قلة المعلومات، إذ قرأت ونقحت أمهات الكتب عنه منذ زمن بعيد، ولكن لأنني أشعر بأن الموضوع لا يحتاج إلى إضافة مني بعد أن أثراه كبار المفكرين والعلماء والمؤرخين عبر التاريخ. فكل شيء عن الحسين أصبح معروفا، في الأوساط العراقية خصوصا والعربية والإسلامية عموما. إلا أن الذي اضطرني هذه المرة للخوض في هذا الموضوع هو ما رأيته من تزوير المواقف ومحاولة استخدام قضية الحسين من قبل أشخاص هم أبعد ما يكونون عن أخلاقه ومبادئه وتضحياته وتاريخه ولا هدف لهم سوى خداع الآخرين وتحقيق مكاسب سياسية أو مادية على حسابهم.

هؤلاء لم يضحّوا قيد أنملة في حياتهم وما كانوا يوما مستعدين للتضحية بأقل الأشياء من أجل الآخرين أو المبادئ أو أي شيء غير مصالحهم الشخصية. إنهم أنانيون حتى النخاع ودجالون بامتياز لكنهم لبسوا ثياب الفضيلة لممارسة النصب على الناس تحت عباءة الحسين وهو منهم براء.

أحد المطبّلين للنظام السابق والمقربين منه، لكنه أصبح ذا شأن بفضل خبرته في فن التسلق، كتب مقالا طويلا عريضا يبين فيه مدى (التصاقه) بالإمام الحسين (منذ القدم) وكيف أن النظام السابق (لاحقه) هو وعائلته، بل حتى أصهاره، بسبب (حبه) للإمام الحسين وتعلقه به!!! شخص آخر من الصنف أعلاه، وهو الآخر أصبح متنفذا بقدرة قادر، كتب يقول إنه يجب أن يكون (كل يوم عاشوراء وكل أرض كربلاء) شعارا للناس جميعا وبدأ يعظ الناس (وينسى نفسه طبعا) أن عليهم أن يكونوا كأصحاب الحسين! شاعر أفنى شبابه في التطبيل للدكتاتور واختلاق الأوصاف والصفات الخارقة له وتنظيم جوقات المديح والصخب يلقي قصيدة عصماء عبر إحدى الفضائيات، مناجيا فيها الإمام الحسين (بخشوع) ومدعيا السير على نهجه وشاكيا إليه حاله. سارق ومتلوّن معروف يهرّج من على شاشة إحدى الفضائيات ويصرخ (ألما) لما حصل للحسين محاولا إيهام الناس بأنه كان مكلوما بمصابه حتى أنه من فرط دجله وتظاهره فقد صوابه وقام من كرسيه ليعانق مقدّم البرنامج الذي كان (يحاوره)!!! مسؤولون فاسدون وسياسيون لم يقدموا للناس سوى الكلام المنمق يرتدون السواد ويتوشحون بالاخضر ويتصدرون المجالس الحسينية خاشعين متظاهرين بالحزن والبكاء. وأخيرا وليس آخرا، حزب البعث، نعم البعث وليس غيره، الذي اتخذ موقفا معاديا من الشعائر الحسينية وممارسيها طيلة وجوده في الحكم، أصدر بيانا بمناسبة عاشوراء عنوانه (ستبقى الذكرى العطرة منارة سامقة تضيء دروب الجهاد والتحرير)!

إنها حقا مظاهر تسيء إلى المجتمع العراقي وتشوّه مشهد الحزن النقي على الحسين، ومأساة جديدة تضاف إلى مآسينا الكثيرة. فهؤلاء الذين لا يهمهم من الإمام الحسين غير الاستفادة منه، يريدون اختطاف المجتمع باسم سيد المضحين وإيهامنا بأنهم أناس فضلاء يسيرون على نهجه ويتمثلون أخلاقه ويحملون مبادئه لكن المشكلة أننا نعرفهم حق المعرفة من سجلهم الحافل بأشياء كثيرة ليس التقوى واحدة منها. أما تغطية الفضائيات ووسائل (الإعلام) للمناسبة فقد أضافت حزنا جديدا لحزننا. لا شيء غير البكاء والعويل والنواح واللطم وكأن الحسين قد استشهد من أجل أن نبكي عليه. بينما زخرت بعض الفضائيات منذ بداية محرم بـ (البرامج الحوارية) التي تحلل واقعة كربلاء وسياسات حكام ذلك الزمن ومواقفهم وكيف كانوا يفكرون وما إلى ذلك وكأننا الآن نعيش في القرن الأول الهجري! كنت منذ أكثر من عقدين من الزمن أنادي مع المنادين بفصل الدين عن السياسة إنقاذا للدين والمشاعر الدينية وللمجتمع ومؤسساته ومصالحه من الدجالين والمنتفعين والمشعوذين المستعدين لأن يغيروا جلودهم ويتظاهروا بتدين مزيف ويدّعوا ما ليس فيهم من أجل خداع الناس وتحقيق مكاسب مادية على حسابهم. وهاأنذا اليوم أكثر قناعة من أي وقت مضى بأن الفصل بين الدين والسياسة ضرورة وطنية ودينية وأخلاقية من أجل تمييز الحابل من النابل والنافع من الضار ومن أجل تجريد المقصرين والمتجاوزين من أي قدسية أو حماية قد يكتسبونها بسبب ادعاءاتهم الكاذبة واحتمائهم بالدين. المتديّن الحقيقي واضح في سلوكه وتصرفاته وممارسته أعمال الخير دون ضجيج، متمثلا نصيحة الإمام الصادق (ع) لأتباعه (كونوا لنا دعاة صامتين). إن بإمكاننا أن نعرف من هو المتدين الحقيقي ومن هو الكاذب بوضوح وهذه المسألة لم تعد خافية على من يُعْملون عقولهم ويراجعون سجل الآخرين وسلوكهم.

إن ظاهرة احتماء المقصرين والمتجاوزين بالدين ليست مقتصرة على مجتمعاتنا فحسب بل هي موجودة حتى في المجتمعات الغربية ولكن بشكل محدود بسبب الأعراف والقوانين التي تحمي الناس العاديين ومؤسسات الدولة من الدجل والخداع باسم الدين. أحد المسؤولين في بريطانيا مثلا دخل السجن في التسعينيات بسبب نشاطاته غير القانونية لكنه وبعد أن أكمل محكوميته أوعز إلى أحد أصدقائه كي يشيع بين الناس أنه (اكتشف المسيح) في السجن وأنه درس الدين أثناء وجوده هناك وأنه سوف يتجه إلى الله وعمل الخير بعد إطلاق سراحه! وقد قام صديقه بنشر هذه الدعاية الجديدة عن صاحبه في الأوساط الإعلامية والهدف واضح وهو أنه يريد من المجتمع أن ينسى سجله المشين ويفتح له صفحة جديدة ناصعة البياض، ولكن هيهات لأن المجتمع ليس بهذه السذاجة. شخص أمريكي متنفذ دخل السجن بعد إدانة المحكمة له بارتكاب جريمة مخلة بالشرف، لكنه وفي اليوم الأول لدخوله السجن، أعلن أنه (اعتنق الإسلام)!!! كي ينقذ سمعته التي تدنت بسبب ارتكابه تلك الجريمة، لكنه غادر الإسلام على ما يبدو وتوقف عن استخدام اسمه الإسلامي بعد أن خرج من السجن وظن أن الناس نسيت جريمته تلك رغم أنه انتهى مهنيا بعدها.

لكن البلدان والمجتمعات الغربية محصنة بالقوانين والأعراف إضافة إلى النباهة الاجتماعية ونضج وسائل الإعلام التي تمنع استخدام الدين لأغراض سياسية أو لتحقيق مكاسب مادية خصوصا من المرائين الذين لا عهد لهم بالتدين. في فرنسا مثلا منعوا حتى الرموز الدينية في المدارس كي يزيلوا التفرقة بين الناس. إلا أن الدين ما زال يُستغل سياسيا في أمريكا مثلا ويدعي كل من يرشح في الانتخابات أنه متدين ومؤمن. بينما في بريطانيا لا يضير السياسي إن كان غير مؤمن أو غير ملتزم دينيا كزعيم حزب العمال الحالي، أد ميلبان أو الأسبق نيل كينوك. أما المتدين توني بلير فطالما دافع عن نفسه قائلا إن تدينه مسألة شخصية ولم يتحدث عنه إلا مدافعا عن نفسه، كما أخفى اعتناقه المذهب الكاثوليكي حتى خرج من رئاسة الوزراء وعالم السياسة.

من أراد أن يكون تقيا وورعا فليفعل جزاه الله ألف خير وخير وليُرِ الناس تدينه وتقواه في أعماله وسلوكه دونَ صخب أو جَلَبة أو رياء، فلا حاجة للناس أن يطّلعوا (عن كثب) على ورعه وتقواه عبر ألوان ملابسه أو ملامح وجهه المصطنعة في المناسبات الدينية، لأن الهدف من السلوك الديني هو كسب مرضاة الله في الآخرة عبر السلوك القويم وعمل الخير في الدنيا. إن الذين يحدثون صخبا حول تدينهم وممارساتهم الدينية إنما هم في الحقيقة مراؤون لا يبتغون وجه الله من وراء ذلك بل يسعون إلى تحقيق مكاسب مادية وسياسية لأن الله يعلم ما في القلوب وما في السرائر ولا يحتاج المرء إلى الصخب كي يكون قريبا منه ،ولهذا السبب يمارس المؤمنون الحقيقيون صلاة الليل وصدقة السر وما إلى ذلك من أعمال تهدف إلى نيل رضا الخالق وليس المخلوق. يخطئ المتدينون الحقيقيون عندما يقحمون الدين في السياسة لأنهم سوف يفتحون الباب على مصراعيه أمام الدجالين والمتلونين ممن برعوا في أساليب الغش والدجل للاستفادة منها من دون وجه حق وحينها سيخسر المتدينون الحقيقيون مواقعهم الدينية والدنيوية ومعهم يخسر المجتمع ككل. هناك مقولة خالدة وردت في كتاب (الملحمة الحسينية) القيم للمرحوم الشيخ مرتضى المطهري، وقد بقيت تلك المقولة راسخة في ذاكرتي منذ أن قرأت ذلك الكتاب السفر قبل عقدين من الزمن. يقول الشيخ المطهري ما معناه (نسيت نصها الحرفي) أن علينا أن نبكي على الإمام الحسين ولكن ليس لأنه قتل وداست الخيول جسده الشريف أو لأن أبناءه وأخوته قد قتلوا معه وأن عياله قد أخذوا سبايا، بل لكثرة الأكاذيب التي ألصقت به!

هناك الآن حاجة ملحة لإنقاذ المجتمع من الدجالين والمشعوذين والانتهازيين الذين لا يتورعون عن استخدام أقدس المقدسات في سبيل تحقيق أدنى المكاسب. هذه المهمة كبيرة ومقدسة ولن يصلح لها أو ينجح فيها إلا كبار رجال الدين والسياسة، من أجل حماية الدين والسياسة والمجتمع. سيبقى الحسين خالدا بعطائه وتضحياته وإماما للإيثار والتضحية، لكن الذين يدعون حبه دون مصاديق سلوكية وعملية لن يكسبوا غير الخيبة فقد عرفتهم الناس وسئمت رياءهم وأساليبهم. لقد آن الأوان لهم أن يستريحوا ويريحونا معهم.

كـاريكـاتـيـر

■ عادل صبري

العراق بين الأزمة والتوافق

حسين علي الحمداني

أسئلة الشراكة تعيد طرح نفسها من جديد في عراق ما بعد الانسحاب الأمريكي ،أحد أبرز هذه الأسئلة ماذا يريد زعماء القائمة العراقية ؟ ما هي الأسباب التي دفعتهم لتعليق عملهم في البرلمان العراقي؟ تلك هي الأسئلة التي يجب أن تطرح من قبل الشعب العراقي على زعماء العراقية ، وأن يكون قادة القائمة أكثر صراحة في الإجابة بدل أن يستخدموا تعبيرات إنشائية لا تقدم للحقيقة سوى الوجه الذي يريدون تقديمه خاصة وإن هنالك شركاء في العملية السياسية.

يمكننا القول بأن أبرز مشاكل القائمة العراقية الآن وفي الماضي أنها ارتكزت على أوهام السلطة من خلال عدد كبير جداً من قيادييها الذين لا يمكن لهم أن يتعاملوا إلا من خلال كونهم أصحاب القرار وليس شركاء في حكومة كان يمكن أن تشكل بدونهم من دون أنٍ تكون هنالك تداعيات كبيرة ، لاسيما إن الأغلبية السياسية المطلوبة دستوريا لتشكيل الحكومة العراقية عام ٢٠١٠ موجودة من خلال التحالف الوطني والكردستاني ودولة القانون ، بدليل انسحاب أعضاء القائمة العراقية من جلسة التصويت لرئيس الجمهورية ،ومع هذا فإن النصاب القانوني لم يختلٍ وسارت العملية بشكل صحيح وسليم وهذا ما يمكن اعتباره رسالة قوية جداً بأن هنالك أغلبية سياسية قادرة على تشكيل حكومة بمفردها، ولكن وجود الأمريكان في العراق ودورهم في صناعة القرار آنذاك سمح بشكل أو بآخر بأن تكون هنالك حكومة شراكة أخذت فيها قيادات القائمة العراقية مناصب كبيرة وكثيرة منها نائب رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ونائب رئيس الوزراء ووزراء بعدد يتناسب ومقاعدها في البرلمان.

وهنا نجد وبعد مضي أكثر من سنة على تشكيل الحكومة العراقية ، أن خطاب القائمة العراقية مازال يفتقد الواقع المعاش ، الواقع الذي يؤكد أن هنالك شراكة في إدارة البلد وأن هذه الشراكة كانت ومازالت قائمة في السلطتين التنفيذية والتشريعية بدليل إن هنالك الكثير من القوانين لم تُسنّ حتى هذه اللحظة لعدم وجود توافق وطني حولها، وعدم وجود هذا التوافق يعني وجود شراكة بطريقة أو بأخرى وإلا لطرحت هذه القوانين للتصويت وتُمرر بالأغلبية المعروفة دستوريا . ولعل ما أغضب زعماء القائمة العراقية في الأيام الأخيرة هي زيارة المالكي واشنطن،هذه الزيارة التي ربما ستغير الكثير من المعادلات والتوازنات في البلد لأن الوفد المرافق للسيد رئيس الوزراء لم يضم من الشركاء سوى وزير الدفاع المكلف وكالة بإدارة هذه الوزارة التي تُصر القائمة العراقية على إنها من حصتها وقد طرحت عددا كبيرا جدا من المرشحين لشغلها لم ينالوا رضا المالكي أو التحالفين الرئيسيين في الحكومة وهما الوطني والكردستاني على خلفية إن أغلبهم من المشمولين بالمساءلة والعدالة أو لعدم كفاءتهم ، وهذا ما عزز القناعة لدى القائمة العراقية بأن هذا المنصب لن يكون لها،خاصة إن اتفاقية أربيل أكدت أن يكون هذا المنصب لمكون من مكونات الشعب العراقي وليس بالضرورة للقائمة العراقية . لهذا فإن اختيار هذا التوقيت بتعليق نشاطات نواب القائمة العراقية في مجلس النواب مع تواتر أخبار عن وضع استقالات لوزراء القائمة تحت تصرفها ، يبدو أن الأمر يمثل نقطة ضغط على حكومة الشراكة من أجل تحقيق مكاسب جديدة ، لاسيما إن العملية السياسية في البلد تسير وفق ثنائية الأزمة والتوافق ، والأزمة هنا أكثر من واحدة ، أزمة الأقاليم سواء في صلاح الدين أو ديالى والتي تتهم جهات حكومية القائمة العراقية بالوقوف وراءها لأنها تحظى بأغلبية نسبية في كلتا المحافظتين تمكنت من خلال هذه الأغلبية إعلان صلاح الدين وديالى أقاليم إدارية واقتصادية على الرغم من وجود مناطق خاضعة للمادة ١٤٠ في المحافظتين ، وعلى ما يبدو فإن التوقيت مناسب الآن لزيادة الضغط عبر تعليق نواب العراقية عملهم في البرلمان. لكن السؤال هنا:هل ستنجح العراقية في تحقيق ما تريده ؟ وهل تحولت عملية الصراع بين علاوي والمالكي إلى صراع من نوع آخر قد يجر البلد لاحتمالات الفوضى من جديد؟ يبدو إن الهدف من هذا يتمثل بمحاولة خلق أزمة من أجل إيجاد توافق جديد قد يعيد للعراقية منصب وزير الدفاع الذي تسعى للحصول عليه أو يتم إحياء مشروع مجلس السياسات الستراتيجية الذي تنازل عنه الدكتور علاوي ولم تتنازل العراقية عنه بعد. لكن في كل الأحوال ما يحصل الآن في العراق مسألة من وجهة نظري طبيعية ، إذا ما نظرنا إليها بأن الاحتلال الأمريكي كان بشكل أو بآخر يدعم طرفا على حساب الآخر ، وبالتالي فإن هذا الحال أوجد زعامات وهمية إن صح التعبير ، هذه الزعامات اعتادت في السنوات الماضية الظهور الرسمي ، اكتشفت بعد انسحاب الأمريكان بأنها باتت خارج اللعبة السياسية ، فالمالكي في رحلته إلى واشنطن لم يأخذ معه إلا من أراد أخذه ، وبانيتا في بغداد لم يستقبل أو يلتقي سوى من يمثلون الحكومة ، وقبله نبيل العربي أمين عام الجامعة العربية اكتفى بلقاء المالكي والنجيفي باعتبارهما يمثلان السلطتين التنفيذية والتشريعية.

لهذا فإن هذه المرحلة تمثل مفترق طرق للسياسيين العراقيين وتحدد مستقبلهم في البلد ، خاصة إن خروج الأمريكان كشف ما كان مستورا في السابق.

متــى يتعلّــم الساســة في العــراق إيجــاد الحلــول، لا خلــق المشاكل؟

عقيل عباس★

في العراق، لايزال مشهد السياسة كالحاً، وشكل الحياة بائساً، لأن الساسة يمعنون في ابتداع حلول مزيفة لمشاكل حقيقية، تفضي الى مشاكل جديدة، تظل هي الأخرى دون حل... هكذا هي لعبة السياسة في العراق، دوامة خرقاء من الهواجس والخصام وافتراض الأسوأ في الآخر، يتحمل عبئها الثقيل شعبٌ مهموم، طامحٌ، دون جدوى، باستقرار وازدهار يستحقه.

في آب ٢٠٠٩ عندما هزت انفجارات كبرى بغداد وتواصلت على مدى أشهر أربعة تالية لتنهي هدوءاً نادراً لهذه الدوامة، اتهمت حينها الحكومة العاجزة عن حماية مواطنيها، سوريا بالتواطؤ مع بعثيي العراق في هذه الانفجارات. أوصلت الأمر إلى الأمم المتحدة احتجاجاً وغضباً وطلباً لحل فشلت هي في أن توفره من خلال بناء قوات أمنية مهنية وقادرة. الحل الزائف عبر اتهام سوريا والاستنفار الأممي ضدها لم يحل مشكلة الأمن العراقية، بل أضاف ثمناً جديداً كان على العراق أن يدفعه في ما بعد. عندما فشل نوري المالكي في الحصول على إجماع سياسي داخلي أو غالبية انتخابية تؤهله لترؤس حكومة جديدة، كان عليه أن يحشد الرضا الإقليمي والدولي المطلوب ضد خصومه العراقيين الكُثر ليفرض عبره عليهم إجماعا عراقياً زائفاً ضمن أخيرا زعامته للحكومة. كان بعض ثمن هذه الزعامة استرضاءً عراقياً مذلاً لسوريا، سعى من اجله المالكي بضراوة قصيرة الذاكرة، وتراجع بسببه عن الاتهامات الرسمية التي ساقتها حكومته ضد سوريا وأغلق ملف الأمم المتحدة بشأنها. جزءٌ آخر من ثمن الاسترضاء الباهظ كان وقوفاً عراقياً رسمياً مشيناً ضد الثورة الشعبية السورية، وما تلاه من موقف سلبي عام من ثورات الربيع العربي الأخرى (باستثناء البحرينية منها لدواع طائفية، وليست ديموقراطية)، ذلك الربيع الذي كان ذات الساسة الرسميين العراقيين يبشرون به قبل سنوات قليلة ويزعمون أنهم وتجربتهم العراقية يقفون في طليعته.

لم تكن حكومة الإجماع والاسترضاءات هذه إلا حلاً مزيفاً آخرَ لمشكلة الحكم في العراق، أنتج وضعاً شاذاً جديداً يعاني نتائجه عامة العراقيين اليوم. بعد أكثر من عام على (الإجماع) الداخلي والإقليمي والدولي المشوه الذي منح حكومة المالكي جواز الحياة والحكم، لا تزال هذه الأخيرة عاجزة عن أن تحكم على نحو كفوء، فيما لا تزال معارضتها عاجزة عن أن تعارض على نحو فاعل. الثمن هو شلل سياسي، وتخبط حكومي، وسخط شعبي، وتأجيل لاستحقاقات مهمة، واستخفاف إقليمي بازدواج المعايير في عراق جديد ساعٍ عبثاً لتثبيت مكانته في خارطة السياسة الدولية.

الحلول الزائفة وأثمانها الباهظة ليست حصراً على المالكي، إذ هي تكاد تكون تقليداً سياسياً في العراق (الجديد). بعد نهاية نظام صدام ، وفي خضم سعيهم المعلن والمتحمس لتأسيس نظام سياسي جديد مدني ومنصف وتمثيلي يقوم على المواطنة المتكافئة، وفي ضوء افتقارهم الفادح لرؤية حديثة لتشكيل هذا النظام، استنفر الكثير من الساسة الشيعة فكرة الطائفة لتحقيق أغلبية سهلة وتلقائية، رسخوا عبرها الطائفية السياسية بمحاصاصاتها المجدبة وصفقاتها الحمقاء التي أطاحت الكفاءة والمواطنة ومشروع الوطن الواحد العادل الذي كانوا يعدون به. وفي غياب برامج جادة لهم لبناء هذا النظام، حشر هؤلاء الساسة في براعة مريبة الدينَ ورجاله في رهانات السياسة والانتخاب ليضمنوا وصولاً سهلاً لمقاعد الحكم ويغرسوا في جسد التعايش الاجتماعي العراقي القَلِق أصلا، أصابع ديناميت جديدة ساهمت في إنهاء هذا التعايش. كانت هاتان الطائفيتان، السياسية والاجتماعية، خطوتين واسعتين نحو منزلق الحرب الأهلية الطائفية. تسارع الانحدار نحو هذا المنزلق بسبب سلوك سياسي سني لا يقل تهوراً ونفعية عن نظيره الشيعي. عندما ارتاب الساسة السنة بشيعة السلطة المتحفزين، وبعض إعلاناتهم المقلقة القادمة من غور التأريخ ومخاوفه ومقالبه، لم يحاول هؤلاء الساسة أن يفهموا هذا القلق ويتحاوروا مع أصحابه لإزالة اللبس المرتبط بدورهم المفترض في تغذيته ولنزع فتائل انفجاره المحتمل. فضّل معظمهم حلاً آخر جاءهم مجاناً وسريعاً، عندما أطلق مهووسو القاعدة وانتحاريوها ماكنة القتل الطائفي ضد الشيعة. أغلق بعض هؤلاء الساسة حواسهم على فداحة الموت الشيعي اليومي، فيما دعمه آخرون ضمناً وفعلاً، لأنهم وجدوا فيه ورقة ضغط سياسي ثمينة ضد خصومهم في الضفة الطائفية الأخرى. لم يمض الكثير من الوقت قبل أن يكتشف هؤلاء الساسة زيف هذا الحل وثمنه الباهظ وحمقهم السياسي سكوتاً عنه وقبولاً به عندما انفلت عقال الانضباط الشيعي وأصبح انتقاماً دموياً واسعاً لم يفرق بين أبرياء السنة ومذنبيهم، ليغوص البلد في البؤس الدموي لحرب أهلية طائفية شرسة ما تزال بعض آثارها حاضرة بقوة اليوم. لم يحصل العراقيون على النظام السياسي التمثيلي العادل المرتجى، بل طال شوطهم وتعرج كثيراً للوصول إليه، ففضلاً عن المصاعب والمطبات الأخرى، يفصلهم عنه الآن مشاق الاعتناء بالآم حرب أهلية لم تندمل معظم جروحها. وهكذا تولد حزمة مشاكل جديدة وخطيرة من رحم حل زائف، وتبقى، كالعادة، دون حل.

تتكرر دوامة فشل الحلول وتوليد المشاكل هذه في سياسة الاجتثاث. فبدلاً من الاعتماد على هيئة قضائية مهنية ومتخصصة لتحديد الجرم ومعاقبة المذنب وإنصاف الضحية وحماية البريء، كما فعلت بنجاح بلدان كثيرة سبقتنا في هذا المضمار، لجأ ساسة السلطة إلى تشكيل هيئة سياسية ومسيسة خلقت مشاكل جديدة أكثر من الحلول التي كان يُفترض أن تقدمها للمشكلة الأصلية المتعلقة بتحقيق العدالة الانتقالية. أصبحت سياسة الاجتثاث ماكنة عقاب سياسي وإقصاء منهجي تحفر واسعاً وعميقاً في الأحشاء العراقية، خصوصاً السنية منها، باسم عنوان براق وزائف هو المساءلة والعدالة. لم تنجز هذه السياسة هدفيها المعلنين هذين، بل خلقت مظالم وخصومات جديدة تُضاف إلى ترسانة المشاكل العراقية الآخذة بالاتساع، لا بالانحسار.

من سوء حظ العراق، والعراقيين البسطاء الذين وثقوا بساسة الطوائف وأوصلوهم انتخاباً إلى صدارة المشهد ومقاليد السلطة والنفوذ، إن كل هذه الحلول الزائفة، بأخطائها الفادحة، وخساراتها الهائلة لم تقد هؤلاء الساسة إلى لحظة تأمل ومراجعة حقيقية لسجل الفشل هذا، لحظة شجاعة نادرة تُفضي إلى إقرار، وان كان خجولاً ومُواربا، بخطأ ما، والى سعي ما لتصحيحه. إحدى مشاكل عراق اليوم ومفارقاته هي الإفراط: إفراط الساسة في الخطأ وإفراط الناس في الصبر.

★ أكاديمي وكاتب عراقي مقيم في الولايات المتحدة